

تقييم أثر برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة" تقرير ملخص للنتائج والتوصيات

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

كليمنس بريسنجر و هاجر الديدي و هدى الإنباي و دانييل جيليجن و نورين كاراتشيولا و ميني قاسم و سيكاندرا كردي و أمير جيلاني و چيانج تاي

المربع ١ منهجية التقييم

فيما يخص التقييم الكمي، فقد تم الإستعانة بنهج إحصائي يعرف بـ "Regression Discontinuity Design". وقد نجح هذا المسح في الوصول إلى عينة عشوائية تضم عدد ٦,٥٤١ أسرة تقع في نطاق ٢٢ محافظة من ضمن كل الأسر المسجلة في برنامج "تكافل" والحاصلة على درجات قريبة من حد (سقف درجات) قبول الأسر الواقعة تحت خط الفقر الأدنى (حد الفقر الأدنى). وبالإضافة لما سبق، فقد استهدف المسح ١,٦٩٢ أسرة، والتي تمثل عينة لتلك الأسر التي تعول أطفالاً، لقياس مدى نجاح البرنامج في الوصول للأسر الفقيرة. أما التقييم النوعي فقد ساهم في عرض وتفسير سياق النتائج التي سبق إستخلاصها من التقييم الكمي وذلك لوصف التأثيرات الإضافية لبرنامج "تكافل" على الأسر الفقيرة، وتم ذلك عن طريق مقارنة الأسر بالغة الفقر - التي لا يشملها التقييم الكمي - بالأسر الواقعة على هامش حد الفقر الأدنى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أسئلة موجهة لفهم التأثيرات الناتجة عن الدعم النقدي لبرنامج "تكافل" على عملية صنع القرار داخل الأسر. ونجح فريق المعهد في إطار البحث النوعي في اتمام ٦١ مقابلة و١٢ مناقشة جماعية مع ٧٦ مشارك ومشاركة بالإضافة إلى عقد ٨ مقابلات مجتمعية، وتم ذلك في ٦ مجتمعات متنوعة داخل ٦ محافظات مختلفة. ويهدف هذا التقرير المعني بجزئية برنامج "تكافل" إلى تلخيص النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييم؛ مع الأخذ في الاعتبار، أن المعلومات موجودة بالتفصيل بالتقارير الكاملة للدراسة.

بدءاً من شهر مارس ٢٠١٥، حرصت الحكومة المصرية على توفير دعم نقدي للأسر المصرية الواقعة تحت خط الفقر الأدنى كوسيلة للحماية الاجتماعية لصالح الأسر من خلال أول برنامج مشروط للدعم النقدي وهو برنامج "تكافل وكرامة" الذي تديره وزارة التضامن الاجتماعي. ويدعم برنامج "تكافل" العائلات الأكثر فقراً التي تعول أطفال دون سن الثامنة عشر، ويدعم برنامج "كرامة" الفئات الأكثر فقراً من المسنين وذوي الإحتياجات الخاصة والأيتام. وبلغ عدد مستفيدي البرنامج حتى تاريخه حوالي ٢,٢٥ مليون أسرة من جميع محافظات الجمهورية. ويجمع المبلغ النقدي لأسر تكافل بين قيمة ثابتة للدعم للأسرة ككل بالإضافة لقيمة متغيرة علي حسب عدد الأطفال (بعد أقصى ثلاثة أطفال للأسرة الواحدة) ومراحلهم الدراسية لاحقاً إنتظامهم في الحضور، بينما يمثل الدعم المقدم لمستفيدي "كرامة" قيمة ثابتة شهرياً لكل فرد (بعد أقصى ثلاثة أفراد للأسرة الواحدة). ومن أجل الوصول إلى الأسر الأشد فقراً والأكثر إحتياجاً، فقد تم استخدام منهجية القياس "إختبار التقييم غير المباشر للموارد المتعددة لدى الأسر" لإختيار الأسر المؤهلة للإنتضمام للبرنامج، ففي برنامج تكافل، وجد أن ٨٩٪ من المستفيدين من النساء، في حين أن ١١٪ فقط من المستفيدين من الرجال. وبدأ برنامج "تكافل" في عام ٢٠١٨ في تطبيق الشروط الواجبة لاستمرار الأسر المستفيدة من البرنامج في تلقي الدعم النقدي، والمتضمنة في إنتظام الأطفال في الحضور الدراسي بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ وإنتظام الأم في إجراء زيارات الرعاية الصحية الأولية ومتابعة النمو وبرنامج رعاية ما قبل وبعد الولادة للنساء الحوامل.

وفي إطار تنفيذ دراسة تقييم الأثر التي تم تكليف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بها لتقييم أثر برنامج "تكافل وكرامة"، تم تنفيذ (١) تقييم كمي عن طريق إجراء مسح يتضمن أسئلة إحصائية مبسطة موجهة لعدد كبير من الأسر، و (٢) تقييم نوعي يتضمن أسئلة أكثر عمقاً موجهة لعدد أقل من الأسر (أنظر المربع ١). وقد تم تصميم التقييم لقياس مدى إفادة وتأثير الدعم النقدي على معيشة تلك الأسر، واختبار ما إذا كانت معايير اختيار وقبول الأسر فعالة في تحديد الأسر الأكثر فقراً. ويعرض هذا التقرير في الصفحات التالية ملخص النتائج والتوصيات الأساسية لهذا للدراسة التي قامت علي أسر برنامج "تكافل".

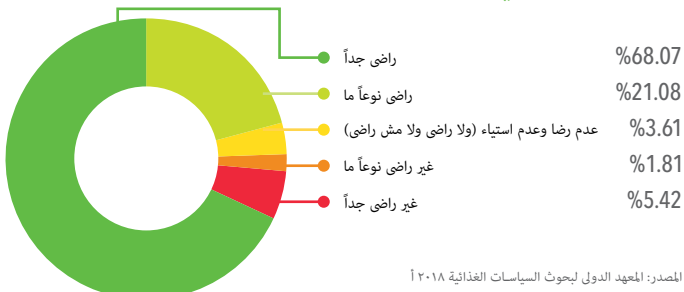
^١ إختيار ال-proxy means testing هو إختيار إحصائي يمكن عمله علي التقييم مستوي الدخل والإنفاق لدى الأسر بشكل غير مباشر (يتجاوز التقييم المباشر لدخل الأسرة) من خلال الحصر والتحليل الإحصائي لمجموعة موزونة من المؤشرات الاجتماعية والإقتصادية (الموازنة لقياس مؤشرات فقر بحث الدخل والإنفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) ومنها مواصفات رب وأفراد ومسكن الأسرة والمليكات والعيارات لدي الأسرة وكذلك مصادر الدخل المتنوعة للأسرة.

^٢ إن الأسر بالغة الفقر (ultra-poor households) هي التي كانت نتيجتها غير مؤشر «إختيار التقييم غير المباشر للموارد المتعددة لدى الأسر» أقل من ٣٩٠٠ والأسر التي على هامش حد الفقر الأدنى (threshold households) هي التي كانت نتيجة إختيارها تقع بين الدرجات ٣٩٠٠ و ٥١٠٠. وبالرغم من الاختلافات بين المجتمعات، إلا أن نصيب الفرد من الإنفاق في الأسر بالغة الفقر في العصور هو في ما بين الـ ١٠٠ و ٣٠٠ جنيه مصرياً، وأن نصيب الفرد من الإنفاق في الأسر التي على هامش حد الفقر الأدنى في حدود الـ ٤٠٠ والـ ٦٠٠ جنيه مصرياً.

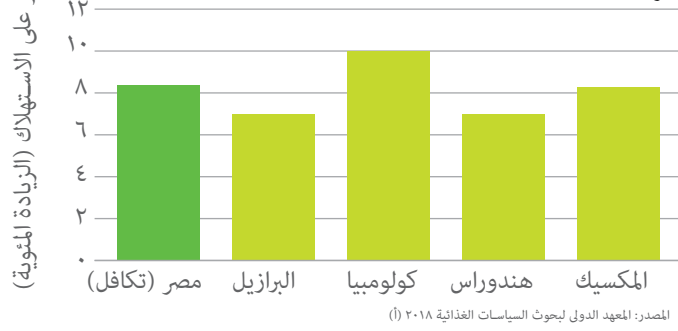
مستوي رضى جيد جداً عن البرنامج

أفاد ٦٨٪ من المستفيدين من برنامج "تكافل" بأنهم راضون جداً عن البرنامج، كما أعرب ٨٩٪ بأنهم راضون جداً أو راضون نوعاً ما (الشكل التوضيحي ١).

الشكل التوضيحي ١ مستوى الرضى عن برنامج "تكافل"



الشكل التوضيحي ٢: مقارنة بين البرامج الأخرى للتحويلات النقدية المشروطة



تحسين نوعية الغذاء

إن إتباع نظام غذائي متنوع هو أمر بالغ الأهمية للوصول لحالة تغذوية جيدة وللخفض من العبء المزدوج الناتج عن سوء التغذية في مصر (زيادة الوزن عند الكبار وسوء التغذية عند الأطفال في نفس المنزل). وتعتبر نسبة الكبار الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة في مصر هي من أعلى المعدلات في العالم. حيث أن تغيير نظم الغذاء، من الأطعمة غير المكلفة التي تحتوي على أسعار حرارية عالية مثل الخبز والأطعمة السكرية إلى المزيد من الفاكهة والخضار واللحوم والأسماك، قد يساهم في حياة أكثر صحة وإنتاجية وفي تحسين النمو الجسدي والعقلي لدى الأطفال. وقد أظهرت التقييمات الكمية والنوعية أن برنامج "تكافل" قد أدى بشكل مباشر إلى زيادة أكبر في الإنفاق على الغذاء - حيث زاد إنفاق الأسر على الفاكهة واللحوم والدواجن بصفة خاصة.

سداد المصروفات المدرسية

طبقاً لما ورد بالتقييم الكمي، فقد زاد برنامج "تكافل" من قدرة الأسرة المصرية على الإنفاق على المستلزمات المدرسية والانتقالات من وإلى المدرسة. أما في التقييم النوعي، فقد أعرب المشاركون عن أهمية وقيمة تعليم أولادهم ولكن ضرورة وتكلفة الدروس الخصوصية قد مثلت عائقاً هائلاً في إتمام هذا.

"قلت لأبوها عايزينهم يكملوا علامهم علشان خاطر مايطلعوش زينا برضو مش فاهمين الدنيا ماشية ازاي". سيدة من أسرة بالغة الفقر في كفر الشيخ

وقد أفادت الكثير من الأسر وبالأخص بالغة الفقر، في التقييم النوعي، بإنفاقهم بعض من نقود الدعم النقدي على الدروس الخصوصية.

"كلهم (البنات والولاد) بياخدوا دروس. بقالهم سنتين. المدرسين بيغصبوا عليهم عشان ينجحهم ولو ما خدوش بيسقطوهم". رجل من أسرة بالغة الفقر في المنوفية

تحسين مستوى تغذية الأطفال الصغار والرعاية الصحية

وجد المسح الأسري، في الجزء الخاص بالعينة التمثيلية المحلية، أن معدلات التقزم والهزال أقل بكثير من تقديرات المسح الديموغرافي والصحي الأخير. وهذه النتيجة يتحتم أخذها في الاعتبار حيث أن لديها تأثيرات هامة على سياسات واستثمارات التغذية في مصر. فبالنسبة لتأثير برنامج "تكافل" على التغذية، وُجد أن البرنامج قد زاد

وقد أشار ٩٣٪ من المستفيدين بأنهم لم يواجهوا أية صعوبات في تلقي التحويلات. بينما أعرب الغالبية عن رضائهم عن عملية التسجيل وأفاد ثلثي المتقدمين بعدم مواجهة أية مشاكل على الإطلاق أثناء التقديم. وقد كانت مشكلة الطوابير الطويلة من أكثر المشاكل المشار إليها، يليها - مع وجود فارق - صعوبة الحصول على الأوراق السليمة والقانونية. ومن ناحية أخرى، فقد أظهرت بيانات المسح بأن ٢,٥٪ فقط من المستفيدين كانوا على دراية بالمشروطة لاستمرار حصولهم على الدعم النقدي، مما يشير إلى محدودية المعلومات المعلنة حتى الآن حول الشروط المخطط تطبيقها. أما فيما يخص التقييم النوعي، فقد ذكر البعض أن ضعف فهم معايير وشروط القبول بالبرنامج يخلق بعض الحساسية فيما بين أفراد المجتمع، كما كان هناك أيضاً بعض الشكاوى الأخرى من أن بعض العاملين بوزارة التضامن الاجتماعي لم يدرسوا الحالات الفردية بعناية أو لم يتصرفوا بنزاهة في معالجة استمارات التسجيل.

تأثيرات إيجابية على استهلاك الأسر ومساعدة الفقراء على التعايش مع ارتفاع الأسعار

أظهر التقييم الكمي أن استهلاك الأسر المستفيدة من برنامج "تكافل" زاد بنسبة ٨,٤٪ مقارنة بالأسر غير المتلقية للدعم، مما يشير إلى أن الأسر المستفيدة تستخدم حصة ليست صغيرة من ذلك الدعم النقدي في استهلاكها. كما أفاد التقييم النوعي أيضاً أن معظم الإنفاق الذي لم يتم الإبلاغ عنه كنوع من الاستهلاك كان من المرجح أن يكون قد تم استخدامه من طرف الأسر لسداد مديونيات الشراء الإئتماني (الشراء الشُّكُّ) وكذلك سداد الأقساط والجمعيات والديون بشكل عام. وقد كانت الأسر بالغة الفقر (شديدة العوز) هي الأكثر إفادة بسداد الديون. كما أوضح التقييم النوعي أيضاً أن أثر الدعم النقدي كان متشابه فيما بين الأسر بالغة الفقر والأسر الواقعة على هامش حد الفقر الأدنى، مع وجود بعض الاختلافات القليلة المذكورة أدناه.

هذا ومقارنة تأثير برنامج تكافل على الاستهلاك ببعض برامج التحويل النقدي الناجحة في العديد من الدول مثل البرازيل وهندوراس وكولومبيا والمكسيك، نجد أن استهلاك أسر هذه البرامج قد زاد بين ٧٪ و ١٠٪، مما يماثل معدل الزيادة في مصر (الشكل التوضيحي ٢). ومع ذلك، وعلى الرغم من الدور الذي لعبه الدعم النقدي لبرنامج "تكافل" في مساندة الأسر الفقيرة في الحفاظ على مستوى الاستهلاك في ظل ارتفاع الأسعار، إلا أن الدلائل تشير إلى أن البرنامج - في توقيت إجراء التقييم - لم يكن قد وصل بعد إلى قدر كبير من الفاعلية في مساندة الأسر على الخروج من دائرة الفقر. ولكن فيما بين الأسر التي تقع على هامش حد الفقر الأدنى في عينة هذا التقييم، فقد ساهم البرنامج في خفض احتمالية بقاء الأسر المستفيدة تحت خط الفقر بنسبة ١١٪ مع أرجحية انخفاض هذا التأثير على الأسر الأكثر فقراً.

الجدول ١: استهداف برنامج "تكافل"

مجموع	أغنى ٢٠٪	٦٠-٨٠٪	٤٠-٦٠٪	٢٠-٤٠٪	أفقر ٢٠٪	
٩٩٥,٣	١٩٨٤,١	١١٠١,٩	٨٤٦,٠	٦٦٩,١	٤٢١,٩	متوسط الإنفاق الشهري للفرد (الأطفال تحسب نسبتهم ب ٠,٣ من الكبار) قبل التحويل (EGP)
٩٪	٢٪	٦٪	٧٪	١٠٪	٢٠٪	نسبة الأسر المستفيدة من برنامج "تكافل"
١٠٠٪	٥٪	١٢٪	١٦٪	٢٢٪	٤٥٪	نسبة المستفيدين من برنامج "تكافل" من ضمن هذا الخمس

المصدر: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ٢٠١٨

من نسبة الوزن مقابل الطول التي تقدر الحالة الغذائية للأطفال دون سن الثانية على المدى القصير. وهذه النتيجة، نادراً ما توجد في دراسات برامج الدعم النقدي المماثلة والتي يمكن اعتبارها نتيجة إيجابية طالما لا تؤدي إلى زيادة الوزن أو السمنة عند الأطفال. كما وجد التقييم النوعي أن إنفاق الأسر على الصحة مرتفع جداً ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى عدم كفاءة أو عدم توفر الخدمات الصحية العامة فتضطر الأسر إلى اللجوء إلى العيادات الخاصة.

تمكين الأم من اتخاذ القرار في المنزل

دلت نتائج التقييم النوعي على أن الدعم النقدي الموجه للأم قد مكن بعض النساء من اتخاذ القرار. ففي المجمل وعلى حد سواء، كانت تصورات الرجال والنساء المشاركين في هذا التقييم، بالنسبة لاستهداف المرأة لتكون هي من تتسلم الدعم النقدي شهرياً، إيجابية أو محايدة.

"هو كده كويس (إن التحويل بيروح للسبت)... الدولة اهتمت بيا... عملت لي كرامة بمعنى أصح". سيدة مشاركة بالمناقشة الجماعية بالقاهرة

إلا أن توجيه الدعم النقدي إلى الأم ليس كافياً بالضرورة لضمان أخذها القرارات حول كيفية إنفاق هذا المال، حيث أشارت التحليلات الكمية إلى وجود أثر سلبي للدعم النقدي على مستوى تمكين المرأة وبخاصة فيما بين أسر الوجه البحري والأسر التي يكون مستوى تعليم المرأة فيها أقل من الابتدائية.

كفاءة تحقيق هدف البرنامج

كانت مستويات الاستهلاك لحوالى ٦٧٪ من المستفيدين الحاليين من برنامج "تكافل" قد وضعتهم ما بين أدنى خمس العينة العشوائية التي تم بحثها من الأسر التي لديها أطفال (باعتبار كل الأسر في هذين الخمسين من العينة من الأسر الأكثر فقراً)، ويظهر ذلك أن البرنامج قد تجاوز هدفه الأصلي بالوصول إلى ٦٠٪ من الأسر الفقيرة. ولكن التقييم أظهر أيضاً أن نسبة كبيرة من الفقراء لا يستفيدون من البرنامج - حيث أن ٢٠٪ فقط من الأسر بالخمس الأدنى يحصلون على تحويلات برنامج "تكافل" (الجدول ١). ويرجع انخفاض معدل تغطية الاستهداف هذا، في المقام الأول، إلى قيود ميزانية البرنامج. استفادت كفاءة الاستهداف من الاختيار الذاتي وأرجحية تقديم الأسر الأفقر. كما استفادت أيضاً من الاستهداف الجغرافي للبرنامج الذي بدأ في القرى الأكثر فقراً. واستناداً بمعدلات القبول لكل خمس، تشير

الدراسة إلى أن معدلات المستفيدين في الخمسين الأدنى كانت لتصل إلى ٥٥٪ فقط لو كان تقديم الأسر من جميع مستويات الدخل متساو (أي بدون وجود الاختيار الذاتي والاستهداف الجغرافي). وتحتاج تغطية برنامج "تكافل" إلى التحسين في المناطق الحضرية على وجه الخصوص حيث أن ٩٪ فقط من الأسر في أدنى خمس في المناطق الحضرية مستفيدين من برنامج "تكافل"، مقارنة بـ ١٨٪ في المناطق الريفية.

توصيات الدراسة

١. مواصلة تمويل البرنامج وتوسيع نطاق التغطية، نظراً للأثر الإيجابي للدعم النقدي على الأسر وجداها في دعم زيادة معدل الإنفاق الأسري على مجالات الصحة والتعليم والرفاهية العامة. يحقق البرنامج تأثيرات إيجابية في حياة الأسر الفقيرة، ولكنه لا يزال يحتاج للوصول للعديد من الأسر بالغة الفقر، بالتركيز على استمرار توسيع نطاق التغطية بما يكفل الوصول لهذه الأسر.

٢. استمرار تحسين آلية الاستهداف عن طريق التركيز على مشاركة المزيد من الأسر الفقيرة وخاصة في المناطق الحضرية، والسبب الرئيسي الذي قد يكون وراء عدم الشمول بالدعم لأي أسر أخرى بالغة الفقر هو عدم تقدم تلك الأسر بطلبات إلحاق بعد بالبرنامج. وينبغي التركيز على كيفية دفع الأسر بالغة الفقر إلى تقديم طلبات الالتحاق بالبرنامج، والتي قد يمكن إدراجها عن طريق ما يلي:

أ. تكثيف حملات التواصل والتوعية لدعم التسجيل والتوسع في المناطق الفقيرة وخاصة الحضرية منها، وربما يأتي ذلك عن طريق الأخصائيين الاجتماعيين/الأخصائيات الاجتماعيات والرائدات الريفيات التابعين لوزارة التضامن الإجتماعي أو التابعين لوحدات الرعاية الصحية الأولية لوزارة الصحة، أو غيرها من شركاء المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية؛

ب. تحديث وتحسين استخدام منهجية معادلة "إختبار التقييم غير المباشر للموارد المتعددة لدي الأسر"، بالتشبي مع التحديثات الدورية لدرجات الفقر المبنية على الجديد من إصدارات بحوث الدخل والإنفاق التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ت. إعادة النظر في معايير الاستبعاد المباشرة للأسر الفقيرة المتقدمة للبرنامج ومن هذه المعايير تحصيلها على تأمين بقيمة تزيد عن الخمسمائة جنيه شهرياً أو ملكيتها لرؤوس ماشية أو غيرها من المؤشرات.

٣. تحسين الاتصال والتواصل فيما بين مكاتب الشؤون الاجتماعية المحلية لوزارة التضامن الاجتماعي لتوحيد منهجيات ومعلومات رسائل البرنامج فيما يتعلق بالمشروطية والجدول الزمني لتنفيذ مكونات البرنامج المختلفة وإجراءات إعادة التأهيل للبرنامج وغيرها من الرسائل، والذي سوف يساهم بدوره في تحسين مستوى الثقة بين الأسر والمجتمعات المحلية تجاه الحكومة. ففي حالة اعتبار البرنامج مثلاً لزيادة الدعم النقدي الموجه للأسر الفقيرة للتماشي مع حالة استمرار التضخم وزيادة الأسعار، فإن الحرص على بث رسالة واضحة عن ذلك للمجتمع يعزز بالضرورة الانطباع بأن البرنامج يقدم شبكة أمان موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها.

٤. السعي إلى تصميم استراتيجية شاملة ومتعددة القطاعات للحماية الاجتماعية قد تُساهم في مواصلة حماية الأسر الفقيرة وتحقيق الأهداف التنموية طويلة الأجل، مثل تحسين النتائج الصحية والتعليمية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

أ. زيادة التنسيق مع "وزارة التربية والتعليم" بغرض ضمان توافر القدرة لدى المدارس لزيادة معدلات الالتحاق أبناء الأسر بالتعليم والارتقاء بمستوى جودة التعليم وحضور الطلبة للمدارس، وإستطلاع إستراتيجيات من شأنها الحد من انتشار ظاهرة "الدروس الخصوصية" وأعباء التكاليف الناجمة عنها علي عاتق أولياء الأمور، وخاصة في المدارس الثانوية.

ب. زيادة التنسيق مع "وزارة الصحة والسكان" بشأن تحسين المرافق والخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة

والتغذية، زيادة التوعية بمشروطية برنامج "تكافل" الذي ينص على متابعة الأم لصحتها وصحة أطفالها، للعمل على الحد من انتشار ظاهرة سوء التغذية بين الأطفال، وتحسين مستويات الرعاية الصحية اللازمة.

٥. استكشاف آليات زيادة وتعزيز الشفافية في عملية اختيار الأسر المستفيدة بالبرنامج. والتي من شأنها معالجة الكثير من المخاوف الحالية لدى عموم الأسر من منهجية عملية اختيار الأسر المستفيدة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المزيد من آليات جمع ردود أفعال شتي المجتمعات حول الاستهداف وتحسين الشفافية والتواصل على مستوى الجمهورية.

٦. البحث عن وتفعيل نظم إضافية لتمكين الأم والمرأة المصرية بوجه عام من عملية صنع القرار داخل الأسرة، وذلك من خلال حملات توعية عامة لدعم قرار توجيه الدعم النقدي الذي يوفره برنامج "تكافل" إلي الأمهات الذي يساهم في بعض الأحيان في تمكين الأم وإن كان بشكل غير مطلق في ذاته لدعم الأم بشكل كامل في عملية إتخاذ القرار في نطاق أسرتها.

٧. مواصلة مسح وتقييم البرنامج، لتوفير إرشادات إضافية لدعم تنفيذ البرنامج، علاوة على تقييم كيفية تأثير المشروطية على النتائج التعليمية والصحية لدى أفراد الأسر المستفيدة بالمقارنة مع تجارب البلدان الأخرى. ويمكن الإستعانة بالبيانات المطروحة في هذا التقرير باعتباره مسح أساسي يتناول التأثيرات الأولية للبرنامج يمكن البناء عليها لاحقا لدراسة التأثيرات طويلة المدى ذات العلاقة.

كليمنس بريسنجر هو زميل باحث أول ومدير مكتب المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في مصر، هاجر الديدي وهدي الإنباي هما زميل باحث مشارك، ميني قاسم هي مساعد باحث أول، سيكاندرا كردي هي زميل باحث مشارك، جميعهم يعملون بشعبة إستراتيجية التنمية والحوكمة بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في مكتبه بالقاهرة، مصر. دانييل جيليجن هو نائب مدير القسم، نورين كاراتشيوا هي زميل باحث، أمير جيلاني وچيانج تاي هما محلل بحوث، جميعهم يعملون بشعبة الفقر، الصحة، والتغذية بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في مكتبه بواشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. يلخص هذا التقرير، الذي خضع لاستعراض النظراء، تقييم الأثر الذي أجراه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والذي يديره البنك الدولي، والذي مُول من قبل مكتب الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة. يعرب الفريق عن خالص امتنانه للدعم الذي قدمته معالي الوزيرة غادة والي، وزير التضامن الاجتماعي بالحكومة المصرية، وتلك المشاورات المفيدة التي تمت بالتعاون مع موظفي وزارة التضامن الاجتماعي حول تصميم وإجراء التقييم، ولا سيما الدكتورة/ نيفين القباج، السيد/ رأفت شفيق والمهندسة/ أمل حلمي، بالإضافة إلى النصائح المفيدة من كل من الدكتورة/ هبة الليثي والدكتورة/ هانية شلقامي. ونحن ممتنون أيضاً لعدد من المتعاونين معنا لما قدموه من دعم خلال عملية التقييم، بما في ذلك الدكتورة/ فاطمة الزناتي، والدكتورة/ ياسمين معتز، والاستاذ/ كريم ياسين جوسينجر، والاستاذ/ نائل جمال، والاستاذ/ محمد عدلان، والسيدة/ باقي بيتيش المستشار الفني للدراسة النوعية. تقع أي أخطاء أو سهو على مسؤولية المؤلفين فقط. لأي إستفسارات عن الدراسة، الرجاء التواصل مع مكتب المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بالقاهرة على البريد الإلكتروني الآتي: ifpri-egypt@cgiar.org

للتقارير الكاملة: <https://www.ifpri.org/cdmref/p15738coll2/id/132718/filename/132929.pdf> و <https://www.ifpri.org/cdmref/p15738coll2/id/132719/filename/132930.pdf>

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

عالم خال من الجوع وسوء التغذية

1201 Eye Street, NW, Washington, DC 20005 USA | T. +1-202-862-5600 | F. +1-202-862-5606 | Email: ifpri@cgiar.org | www.ifpri.org

© 2018 International Food Policy Research Institute (IFPRI)

يرخص باستخدام هذا الإصدار بموجب رخص المشاع الإبداعي، مُصنف 4.0 الدولي (CC BY 4.0)

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

DOI: <https://doi.org/10.2499/9780896295971>